Issue 6073 Monday 25/6/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6073 الاثنين 11 من شوال 1439 هـ 25 من حزيران (يونيو) 2018 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21 . UK

سـلام عـادل .. الدال والمدلول وما يمكث وما يـزول

الرجعية جزء من مذبحة كركوك وتراجع الحزب الشيوعي عن المشاركة في حكومة تموز 1958 بإيعاز من السوفيت

القسم الرابع

عبد الحسين شعبان
بيروت

عبد الوهاب الشواف

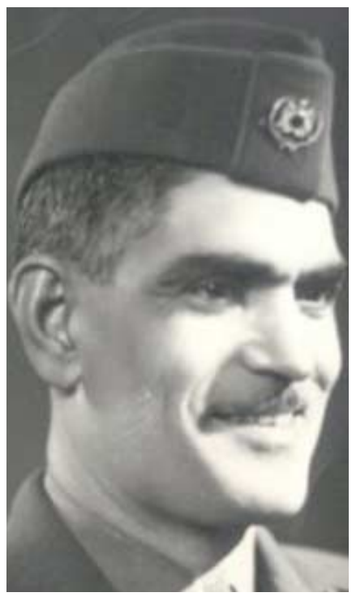
عبد الكريم قاسم

ناظم الطبقجلي

مدخل شخصي

حين أكتب عن سلام عادل فثمة اعتبارات شخصية وعائلية، إضافة إلى علاقات شيوعية وسياسية، فكلانا ينتمي إلى النجف المدينة المعطاء والمركز الحضاري الثقافي المفتوح للعلم والأدب والفقه والدين والسياسة والتنوّع العرقي واللغوي على الرغم من طابعها العروبي وحفاظها على لغتها العربية السليمة.

وكان عمّي ضياء شعبان صديقاً لسلام عادل ويفتخر بصداقته، خصوصاً وأنه يعد نفسه من "أنصار السلام" لأنه وقّع على نداء ستوكهولم الشهير الذي استهلّه عالم الفيزياء الفرنسي فريدريك جوليو كوري في العام 1950 والذي وقّع عليه ما يزيد عن 273 مليون إنسان، والذي دعا إلى حظر الأسلحة الذرية.

وبعد ثورة 14 تموز (يوليو) العام 1958 وظهور سلام عادل إلى العلن، كان عمّي ضياء غالباً ما يحاول استثارة حفيظتنا بقوله :" إنني صديق سكرتير حزبكم" وأحياناً يمازحنا بقوله أنه سيشكونا عمّي شوقي وأنا إلى " أبو إيمان" إذا تأخّرنا في تلبية طلباته أو قصّرنا في تأدية واجباتنا المدرسية.

علماً بأن جريدة الحزب" اتحاد الشعب" كانت قد مهّدت لهذا الشعار حين حملت مقالة باسم " هيئة التحرير" (يوم 28 نيسان/أبريل/1959) عنواناً " إشراك الحزب في الحكم ضرورة وطنية" ووردت فيه دعوة وإن كانت على استحياء لإعادة النظر في تركيب السلطة السياسية... على أساس مبدأ التمثيل الصادق لسائر القوى الوطنية المخلصة ونبذ الحساسية إزاء حزبنا .

وتبعت هذه المقالة مقالتان في يومين متتاليين (انظر" نجم محمود (ابراهيم علّاوي)– المقايضة: برلين – بغداد، منشورات الغد، لندن، 1991، ص 305 و306) وهو الأمر الذي اضطّر الحزب للتراجع عنه في اجتماع أواسط تموز/يوليو العام 1959 .

ولم يكن ذلك بمعزل عن تدخل موسكو كما تقول بعض التقديرات وينقل ابراهيم علّاوي (نجم مجمود) أن لغطاً كثيراً حصل حول دور جورج تلّو الذي كان يعالج في موسكو إثر إصابته في حادث غامض راح ضحيته غازي أبو التمن، وحين عاد إلى بغداد كلّف بنقل رأي السوفييت بضرورة التراجع عن هذا التوجه، وكان بهاء الدين نوري قد كتب في " جريدة صدى القاعدة، العدد 4، أيلول/سبتمبر/1989" عن التدخلات السوفييتية السافرة لحمل قيادة الحزب الشيوعي العراقي على اتباع نهج يميني خاطئ إزاء سلطة قاسم، ولاسيّما المطالبة بالمشاركة في الحكم (أيار/ مايو/1959) .

وكانت جريدة البرافدا قد نشرت تقرير الاجتماع الموسع (أواسط تموز/ يوليو/1959) على صفحاتها يوم 17 آب/أغسطس/1959 مشيدة بأهميته واستحسنت توجهاته، (انظر كذلك: ابراهيم علّاوي– المقايضة، مصدر سابق، ص 320–321) ولا شك أن السوفييت غيّروا رأيهم بعد انقلاب 8 شباط (فبراير) العام 1963، بل وحاولوا الظهور بمظهر الناصح لسلام عادل، ونقلاً عن أحد المنظّرين (العلماء) السوفييت المشارك في الحوار حول الصراع الداخلي في الحزب الشيوعي السوري، يذكر:

قلنا لسلام عادل: لا تعلّقوا آمالكم على قاسم وهكذا جرى، مات قاسم وأضرّ بالحزب..."

ولم يكن ذلك صحيحاً حسبما يؤكده العديد من الوثائق ومن عاصر تلك المرحلة من موقع المسؤولية (حديث خاص مع بهاء الدين نوري– نوكان/ ناوزنك/كردستان/آب/أغسطس /1982).

والسبب الثاني ما حدث في الموصل من أعمال قمع وتنكيل أعقبت حركة الشواف واتّهم بها الحزب الشيوعي لاسيما "محكمة الدملماجة" الشهيرة حين تردّد اسم "عبد الرحمن القصاب"، عضو اللجنة المحلية في الموصل الذي قيل أنه كان يستلم التعليمات من مهدي حميد وبإشراف من حمزة سلمان الجبوري (عضو اللجنة المركزية)الذي كان موفداً من المكتب السياسي لهذه المهمة والذي كان يحمل رسالة خطية من المكتب السياسي كتبها له جمال الحيدري بتوجيه من سلام عادل، مفادها إنزال الضربات بالخصم بأقسى ما يمكن، وقد عرضها في اجتماع اللجنة المركزية عندما أريد محاسبته على التشدّد وأعمال العنف، وقد ألقي القبض عليه لاحقاً في زمن قاسم وأرسل إلى سجن نقرة السلمان، ثم استدعي بعد انقلاب 8 شباط (فبراير) العام 1963 حيث قتل تحت التعذيب مثلما قتل مهدي حميد أيضاً بنفس الطريقة، انتقاماً وثأراً.

فشل حركة

أما بخصوص محكمة الدملماجة التي تم تشكيلها بعد فشل حركة الشواف (آذار/مارس/1959) فقد تم إعدام 17 شخصاً دون محاكمة، ووفقاً لقرار محكمة صورية سمّيت ثورية، وتم تنفيذ حكم الاعدام بهم على الفور، ناهيك عن أعمال عنف واعتقالات وتعذيب، ثم إنقلب الأمر على الشيوعيين في الموصل وألحق بهم من الخسائر والاغتيالات الشيء الكثير، وقد يكون فاق ما لحق بالآخرين خلال حركة الشواف وتمرّده ضد حكم قاسم.

والسبب الثالث أحداث كركوك التي استفزّت عبد الكريم قاسم، فوصفها بالفوضوية في خطابه الشهير بكنيسة مار يوسف، ويومها قال قاسم (أن تلك الأعمال تذكّر بأعمال هولاكو)، ولعلّ اندفاع الحزب الشيوعي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، في صراع ضد التركمان، لم يكن له من مبرّر، الأمر الذي يعزوه البعض إلى أن قيادة منظمة كركوك للحزب من الكرد، بما يضفي على الصراع بُعداً قومياً، لاسيّما في ظل بعض المشكلات والحساسيات في الماضي، تلك التي أصبحت تعبيراتها اليوم مختلفة، وإن كان جزء منها يعود إلى الماضي.

وقد ذكرت العديد من المصادر أن عدد القتلى بلغ 31 تركمانياً وتجاوز عدد الجرحى نحو 130 وتم نهب 70 محلاً تجارياً وقد جاءت هذه المجزرة المروعة بعد الأحداث المأسوية التي حصلت في الموصل وفي ظلّ أجواء مشحونة لكن قيادة الحزب لم تعالج مثل هذه القضايا ببعد نظر ورؤية مستقبلية ونظرة حقوقية وإنسانية.

وعلى الرغم من التبريرات التي قيلت عن التدخلات الخارجية ودور مشبوه لشركات النفط ، وهو موجود فعلاً وليس مبالغة، لكن سقوط ضحايا والقيام بارتكابات ليست بمعزل عن مسؤولية القوى المتنفّذة، لاسيّما القريبة من الحكومة، دون استبعاد أن بعض القوى الرجعية كانت جزءًا من المشكلة، لكن الأمر تجاوز ما حصل في تظاهرة 14 تموز (يوليو) العام 1959، الأمر الذي لم يتم التوقّف عنده ونقده على نحو جريء، وقد ساهمت أحداث كركوك الدموية في سوء العلاقة بين قاسم وبين الحزب الشيوعي وإلى حدّ ما بينه وبين الحركة الكردية. وكان ينبغي على قيادة سلام عادل اتخاذ موقف حازم إزاء المسؤولين ومحاسبتهم وعدم ترك الحبل على الغارب كما يقال.

وإذا كان اعتراف قيادة الحزب في العام 1959 وفي خضم الصراع وذروته أن ثمة "عناصر مندسّة استثمرت بعض الاندفاعات وساقتها في اتجاهات تدميرية أحياناً" وإن: "لجوء بعض الجماهير المتأخرة سياسياً إلى أساليب السحل وتعذيب الموقوفين ونهب الممتلكات والتجاوزات على حقوق وحرّيات بعض المواطنين الأبرياء هو أسلوب لا يجمعه جامع مع الكفاح الثوري" ، ولذلك كان عليها الاعتذار عمّا حصل للضحايا وعوائلهم وهو ما يزال مطلباً لدى التركمان تجدّدت الدعوة له في العام 2009 في ذكرى 14 تموز (يوليو). وما ينطبق على أحداث كركوك يمكن أن ينطبق على أحداث الموصل، لاسيّما في الموقف من الضحايا الأبرياء والقتل خارج القضاء.

بداية حقبة الدماء وليس نهايتها كان عبد الكريم قاسم بقدر وطنيته سياسياً فاشلاً، فقد اتّجه بالحكم نحو الفردية والارتجال وتدريجياً أصبح دكتاتوراً فردياً، وإذا كانت النزعة الثأرية، الانتقامية، الكيدية قد سادت بعد الثورة، لاسيّما من خلال محاكمات المهداوي لأقطاب العهد الملكي، لكن قاسم وخصوصاً بعد الأحداث الدموية في الموصل وكركوك بدى أقل دموية، بل أصبح ميّالاً إلى التسامح " عفا الله عما سلف"، حيث أطلق سراح الرئيس عبد السلام عارف بعد الحكم عليه وأطلق سراح من شارك بمحاولة اغتياله وإطلاق الرصاص عليه في شارع الرشيد.

لكن سياسته أدّت إلى تقسيم الحركة الوطنية ودفعت بها إلى التناحر بين أطرافها، وأظنّ أن الخطأ، بل والخطيئة التي وقع بها هي إعدام الجنرالين ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري، وهما من قادة الثورة، وذلك بعد حركة الشواف في الموصل، علماً بأنهما لم يكونا مشاركين في محاولة التمرد تلك، وقد يكون ذلك الأمر هو الذي دفعه للتفكير بطريقة مختلفة، لاسيّما إزاء العقوبات الغليظة .

باختصار لم يكن لقاسم أي مشروع للتغيير الداخلي فقد تنكّر لوعوده بانهاء فترة الانتقال وإجراء انتخابات وسن دستور دائم، لاسيّما بعد منجزات الثورة في العام الأول، وخصوصاً الخروج من حلف بغداد ونظام الكتلة الاسترلينية وإبرام معاهدات واتفاقيات اقتصادية مع الدول الاشتراكية، وحتى القوانين والقرارات التي اتّخذها بشأن مسألة النفط وغيرها ظلّت عائمة في ظلّ سياسة التفرّد بالحكم ومعاداة جميع القوى الوطنية، ناهيك عن التخبّط بخصوص قضية مطالبته بالكويت أوموقفه من الحركة الكردية وحقوق الشعب الكردي.

وأظنّ أن ما عاناه العراق من فترة حكم قاسم تركت انطباعاتها على العقود اللاحقة، حتى أن البعض ما يزال يفكّر ومن جميع الأطراف بعقلية العام 1959 وما بعده (لاحظ ما ينشر أحياناً)، لاسيما التناحر والانشقاق الذي حصل في صفوف الحركة الوطنية العراقية.

لماذا سقط عبد الكريم قاسم ؟

يمكنني القول أن هناك أربعة أسباب أساسية أدّت إلى الإطاحة بنظام قاسم:

السبب الأول مطالبته بضمّ الكويت في العام 1961، وهذه أشبه بحكاية مشؤومة دفع العراق ثمنها لاحقاً بمغامرة صدام حسين العام 1990 بغزو الكويت، الأمر الذي ساهم في تدمير العراق وفرض حصار دولي عليه دام 13 عاماً، ومن ثم احتلاله في العام 2003، وقد كانت مطالبة قاسم تعني فيما تعنيه اللعب لتغيير الجيولوليتيك في منطقة ستراتيجية وغنيّة بالنفط وجزء من مناطق نفوذ القوى الغربية، وهو أمر غير مسموح به، بل محرّم في إطار السياسة الدولية.

قانون الاحوال

السبب الثاني إصداره قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959 الذي منح المرأة بعض حقوقها فيما يتعلّق بقضايا الزواج والطلاق والنفقة والنسب والوصية والإيصاء والإرث وقد اعتبر عقد الزواج رضائياً بين رجل وامرأة تحلّ له شرعاً وغايته إنشاء رابطة مشتركة للحياة واعتبر كذلك كل شكل من أشكال الإكراه جريمة، وحدّد السن القانوني بالثامنة عشر من العمر واشترط تسجيل عقد الزواج لدى محاكم الأحوال الشخصية، وبخصوص الطلاق فيحق طلبه إذا كان الزوج قد تزوّج بامرأة أخرى دون إذن المحكمة أو تسبب في ضرر مستحكم أو حكم عليه بعقوبة تزيد عن ثلاث سنوات أو هجر زوجته لمدة سنتين أو بسبب المرض أو العنّة أو غير ذلك.

وجاء في الأسباب الموجبة في تشريعه هو: تعدّد مصادر القضاء واختلاف الأحكام ما يجعل حياة العائلة غير مستقرّة وحقوق الفرد غير مضمونة. وقصد من ذلك إنصاف المرأة، ليكون القانون واقعاً يجمع أهم الأحكام الشرعية المتفق عليها. فسخّرت الأوساط الدينية والتقليدية والرجعية كل قواها ضده وعملت للإطاحة به.

وقد استثمرت الجماعات القومية فتوى السيد محسن الحكيم "الشيوعية كفر وإلحاد" فحشدت القوى ضد نظام قاسم والشيوعيين، لاسيّما في إطار غطاء ديني.

ومن الطريف أن محاولة جرت خلال مجلس الحكم الانتقالي للإطاحة بالقانون الذي جرى تسويف بعض مواده وتجميدها من الناحية العملية، وتم التصويت على إلغائه، لكن بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي في العراق لم يصدق على ذلك، وطلب إعادة مناقشته والتصويت عليه، فكانت النتيجة الإبقاء عليه.

والسبب الثالث– إصدار القانون رقم 80 لعام 1961 بخصوص استعادة 5.99 ٪ من الأراضي العراقية من شركات النفط الاحتكارية، بحجب "حقها" بالتصرف غير القانوني في التنقيب. وقد فتح هذا القرار معركة ضارية ضده وتآمراً لا حدود له على نظام قاسم من جانب القوى الاستعمارية، التي تلقّت ضربة أخرى عند تأميم النفط العام 1972، الأمر الذي جعلها لا تستكين ولا تستسلم حتى تم إلغاء نتائجه على الرغم من أن موارده ذهبت لمغامرات عسكرية وأجهزة أمنية وثم تبديدها بشكل لا عقلاني، وزاد الأمر عندما تعرضت بعد العام 2003 للسرقات وعمليات النهب والابتزاز.

والسبب الرابع حرب قاسم ضد الثورة الكردية التي بدأت في 11 أيلول (سبتمبر) 1961 بشروعه بقصف مناطق البارزانيين، الأمر الذي فتح معركة مع الأكراد، وقبلها بالطبع كانت معركته مع نظام عبد الناصر والقوميين والبعثيين، ناهيك عن تدهور علاقته مع الحزب الشيوعي وملاحقة قياداته وكوادره.

كل ذلك مهّد للإطاحة بقاسم في 8 شباط (فبراير) العام 1963 ومعه أطيح بما تبقى من مكتسبات الثورة. جدير بالذكر أن عدم حل المشكلة الكردية بشكل عادل ويلبي طموحات الكرد، كان أحد أسباب ضعف الدولة العراقية واختلالها منذ تأسيسها، وكان عامل هدر وإنهاك للأنظمة العراقية الملكية والجمهورية.

إن ما سمّي بفترة "المدّ الثوري" أو "المدّ الأحمر" أو "الهيمنة الشيوعية"، لم يكن المقصود منها أخطاء الحزب الشيوعي وما ارتكبه في الموصل وكركوك ومحاولته الانفراد بالشارع، ولاسيّما بعد القضاء على حركة الشوّاف وملاحقة القوى القومية والبعثية فحسب، بل لأن الفترة القصيرة من " شهر العسل" التي ذاق فيها الحزب السلطة أو شمّ رائحتها شهدت طائفة من الإجراءات الثورية المهمة، فقد حققت خلال تلك الفترة القصيرة ما يلي:

1– انسحاب العراق رسمياً من حلف بغداد في 24 آذار (مارس) 1959.

2– إيقاف مفعول الاتفاقية العراقية– البريطانية في 4 نيسان (أبريل) 1959.

3– مغادرة آخر مجموعة من الجنود والضباط البريطانيين الأراضي العراقية في 30 أيار/مايو/1959.

4– ارتفاع علم العراق على قاعدتي الحبانية والشعيبة الجويتين.

5– فسخ الاتفاقيات الثلاث مع الولايات المتحدة التي وقعها العراق بين عامي 1954و1955 والمتعلقة بـ " المساعدة" العسكرية واستخدام العراق للأسلحة والمعدّات الأمريكية واستخدام " المساعدة الاقتصادية" على أساس مبدأ أيزنهاور.

6– خروج العراق من الكتلة الاسترلينية (منطقة الاسترليني) في حزيران/يونيو /1959.

(انظر: كتاب تاريخ الأقطار العربية المعاصر، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، معهد الاستشراق، دار التقدم، ج1، 1976، ص 329–331) محاولة تقييم حكم قاسم 1958–1963.

وبالطبع فثمة أسباب أخرى للإطاحة بحكم قاسم داخلية وخارجية كي لا يكون نقطة استقطاب وتأثير لبعض شعوب المنطقة، ولذلك سعت القوى الإمبريالية لإعادة حصان تموز الجامح إلى الحظيرة وعملت ما في وسعها لتفريق القوى الوطنية، خصوصاً وأن مصالحها تضرّرت بسبب الإجراءات التي اتبعتها حكومة الثورة فضلاً عن خطوات داخلية مثل الإصلاح الزراعي.

سلام عادل وجماعة المبدأ

شرع " الزعيم " عبد الكريم قاسم بإعلان رغبته في تنظيم الحياة الحزبية بعد انفجار الأزمة مع القوميين واستقالة وزرائهم في شباط/فبراير/1959 وهم: ناجي طالب والدكتور عبد الجبار الجومرد وبابا علي الشيخ محمود والدكتور محمد صالح محمود ومن ثم محمد صديق شنشل وفؤاد الركابي واتساع أزمة الحكم مع الشيوعيين بعد خطابه في كنيسة مار يوسف (29/7/1959) الذي اتهم فيه الشيوعيين "بالفوضوية" ونسب إليهم ما حدث من أعمال إرهاب وقتل خارج القضاء بحقّ التركمان في كركوك (14–15 تموز/يوليو/1959) وكان هذا الخطاب بمثابة إعلان عن نهاية ما سمّي بـ " المدّ الثوري" أو المدّ الأحمر"، الذي استمرّ 4 أشهر ونصف تقريباً.

ولعلّ واحداً من تجلّيات التعبير عن الأزمة هو شعور الحزب الشيوعي بأنه غير ممثل بحكومة الثورة ومطالبته في مسيرة الأول من أيار/مايو/العام 1959 بالمشاركة في الحكم وتوجّس قاسم خيفة من تمدّد نفوذه، الأمر الذي زاد من حدّة التناقض بين قمة السلطة وقاعدتها.

وكان قاسم قد فكّر بمخرج من أزمة الحكم بالدعوة إلى تنظيم الحياة الحزبية، وقام وزير الداخلية (أحمد محمد يحيى) بالطلب من الأحزاب السياسية التقدّم للحصول على الترخيص القانوني لممارسة العمل الحزبي بصورة شرعية (مطلع العام 1960) تمهيداً لإنهاء فترة الانتقال التي كرّر "الزعيم" عبد الكريم قاسم عدّة مرّات رغبته في إنهائها، ولم تنته حتى انتهى حكمه بانقلاب 8 شباط (فبراير) 1963,لقد شهدت الفترة التي أعقبت حركة العقيد عبد الوهاب الشوّاف تصعيداً ضد القوميين والبعثيين، كما أصدرت محاكمة الشعب أحكاماً بالإعدام بحق مجموعة من الضباط والمشاركين بالحركة بينهم اثنين من قادة ثورة 14 تموز/يوليو/1958 وهما ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سرّي، على الرغم من أن التحقيقات والمحاكمات لم تثبت اشتراكهما المباشر بالحركة ، لكن الضغوط التي مورست على قاسم والأجواء المهيمنة على الشارع دفعت الأمور بهذا الاتجاه، ويبدو أن قاسم ندم على تنفيذ أحكام الإعدام، ولم يستطع حينها مقاومة الكتل البشرية التي كان يموج بها وتذكّر بعصر المداخن ، فاضطرّ نزولاً عند صخب الشعارات التي كانت أصداؤها تتصاعد في كل مكان: " لا تكول ما عندي وقت أعدمهم الليلة"، أي لا تبرّر تأخير حكم الإعدام بحق الذين صدرت أحكاماً بحقهم، بل أعدمهم هذا اليوم، فأقدم على تنفيذ الأحكام.

سلام عادل

عبد الحسين شعبان مع الجنرال غضبان السعد